

تفتيت المفتت في العراق

لا تنطبق نظرية أن «العدو المشترك يوحد» كثيراً على الوضع العراقي، فالتهديد الذي مثله صعود تنظيم داعش وسيطرته على عدة مدن عراقية، بل ومحاولته تهديد عاصمة البلد، بغداد، وعاصمة إقليم كردستان، أربيل، في اوج اندفاعه العام الماضي، لم يؤد إلى تحول بالمعنى الاستراتيجي لكيفية إدارة شؤون البلاد، وإلى قدر كاف من التضامن خلف رؤية موحدة وعلى أساس القاعدة التقليدية القديمة التي تفرض أن «الوحدة هي مصدر قوة».

فبالرغم من حجم الصدمة التي خلفها صعود داعش، إلا أن هذا التنظيم لم يعد يمثل تهديداً جدياً خارج حدود المناطق التي سيطر عليها فعلاً. فاستراتيجية الاحتواء التي مورست ضده أسهمت في إفقاده الزخم الذي أَمَن انتصاراته السابقة، كما أن طبيعة تركيبته وإيديولوجيته تجعله بالضرورة أسير نطاق جغرافي محدود يمثلّه «الفضاء السني» في العراق. بهذا المعنى، صار داعش وعلى نحو كبير «مشكلة سنية»، بسبب العجز العميق عن إظهاره كمشكلة عراقية وصياغة سردية وطنية عراقية مقبولة تُوظف لمواجهة معه.

صراعات جديدة

مثلّ داعش ذروة عملية تقويض العراق ككيان وكفكرة، وكان بإمكان الهجوم المقلب ضده أن يعمل على استعادة العراق ككيان وكفكرة باعتبارها ضرورة على ضرورات الواجهة. لكن ذلك لم يحصل خارج دائرة الخطاب السياسي الاستعراضي، مرة بسبب عجز النخب السياسية عن التعالي فوق المصالح الحزبية والأهداف قصيرة الأمد، وتارة بسبب تنافس اللاعبين الخارجيين الذين وجدوا في الفراغ العراقي - كما السوري - فضاءً مناسباً لتفريغ فوائض قوتهم بحثاً عن مزيد من النفوذ. لم تظهر استراتيجية عراقية أو دولية تقوم على استعادة وحدة المجتمع السياسي العراقي كسبيل - ربما هو الأقل كلفة - للخروج من مأزق تفكك الدولة ما بعد الكولونيالية في هذا الجزء من عالمنا، تفكك مشكلته الأساسية أنه لا يجد وريثاً قابلاً للحياة ومؤهلاً لحل الإشكاليات الناتجة عن تراكبات الحكم التوراتي وتراث الإقصاء لعقود طويلة. لا يبقى عندها سوى الفراغ الذي سمح بالأصل لشيء مثل داعش بالتقدم ويسمح لكل أنواع التشرذمات المحلية بإبتداع أنماطها الاجتماعية التنظيمية التي عبّرت عنها مؤخرًا صدامات العشائر بل وقيام عشيرة جنوبية باستعراض عسكري!

ولأن الصراع مع داعش لم ينتج استجابة موحدة، بل تنافساً آخر حول من تعرض لظلم أكبر وقاتل بحرص أكثر الخ... فإن الطبيعة التي تدار فيها السياسة ومهام الحكم لم تخضع لتغيير كبير. الأهم من ذلك، أن تراجع العوائد النفطية المصحوب بتزايد الشكاوى السكانية وتنامي الضغط على قطاعات شياوية تزداد اتساعاً بسبب غياب أفق لمستقبل أفضل، يدفع إلى مزيد من «تفتت المفتت»، حيث تتصاعد الصراعات على مستويين، الأول بين مراكز القوى الهيمينة التي تتنافس حول الموارد وهي تصبح أكثر ندرة، والثاني وبين قطاعات اجتماعية تتعباً وراء الفعل الاحتجاجي - السلمي أو العنيف - في التعبير عن مطالبها. رأينا ذلك يحدث في الاحتجاجات التي انطلقت منذ تموز/يوليو الماضي في المناطق الشيعية، وفي تلك التي بدأت هذا الشهر في كردستان، وتحديدًا في مدينة

كريم ريسان - العراق

السليمانية. فالصراع مع داعش والأزمة الاقتصادية خلخلا بعض التوازنات القديمة وبدأ يصنعان فراغات تبحث عن ميعاها.

التنافس الشيعي - الشيعي

فتح الصراع مع داعش الباب أمام محاولة إعادة بناء التوازنات الشيعية التي كانت تتحدد سابقاً بثلاثة عوامل رئيسية: القوة على الأرض، والوزن الانتخابي، وحجم شبكة الأتباع في أجهزة الدولة. ظهور قوات الحشد الشعبي خلق عملاً رابعاً هو مدى الانخراط في الصراع مع داعش والقدرة على توظيف ذلك في كسب شرعية اجتماعية وسياسية أكبر. لذلك تسابقت جميع القوى الرئيسية على إحياء تشكيلاتها المسلحة والدخول في مزاج التعمية العسكرية سعياً منها للنفوذ في هذا التنافس الشديد. لكن في النهاية، فإن القوى التي لديها استعداد عسكري أفضل وخطوط دعم وإمداد أكثر تطوراً، مثل منظمة بدر وعصابات أهل الحق وكتائب حزب الله، برزت بوصفها القوى القائدة في الحشد الشعبي، واستثمرت هذا البروز لمحاولة تعزيز أرسامها السياسي وتعديل التوازنات القائمة لصالحها. أدى ذلك إلى ظهور استقطاب بين هذه القوى من جهة، وتلك التي تشعّر أنّها ضمنت مصالحها أكثر في صفقة تشكيل الحكومة الرهانة، وتشعّر بالتهديد من أن يكون تحول التوازنات في غير صالحها. وهو تحديداً موقف التيار الصدري والمجلس الإسلامي الأعلى وجناح العبادي في حزب الدعوة.

هذا الاستقطاب سرعان ما اكتسب بعداً جديداً بعد اندلاع حركة الاحتجاج المطالبة بإصلاحات، فبينما حاولت قوى الحشد إظهار الاحتجاج على أنه تأكيد على رغبة شعبية بتعديل الخريطة السياسية، إلى حد المطالبة بنظام رئاسي والإعلان عن «حشد مدني»، فإن القوى الأخرى حاولت توظيف الاحتجاج لتقوية الحكومة الحالية وتوجيه الإصلاحات نحو نزع مخالب رئيس الوزراء السابق، نوري المالكي، المتحالف مع بدر والخصائيف والكتائب، بإعتباره المؤسس لدولة داخل الدولة ويعرقل المضي قدماً. من هنا بدأت خطة الإصلاح بإعلان العبادي عن تحية المالكي وبقية نواب رئيس الجمهورية، وإفراج اللجنة التحقيقية، التي يقودها نائب صدري في البرلمان، عن تقريرها المتعلق بالتحقيق في سقوط الموصل والذي يدين المالكي ويحمله جزءاً كبيراً من المسؤولية.

بدأ الاستقطاب يأخذ بعداً إضافياً مع تنامي التنافس الإيراني - الأميركي في الساحة العراقية، وتبني الإيرانيين لنظور بدرج الساحة العراقية التي يقودها الصراع الإقليمي الأوسع الذي يشمل أيضاً الساحة السورية، بينما سعى الأميركيون إلى تبني صيغة العراق أولاً، وإضاح حل عراقي للصراع مع داعش يقوم أساساً على تأسيس قوة سنية شبه مستقلة ومترجمة بهم لتملأ الفراغ بعد انسحاب داعش، ولتكون - ضمناً - حجازاً أمام امتداد النفوذ الإيراني إلى العمق السني. وجد العبادي نفسه بين ضغطين متعارضين. أحدهما إيراني أداته الرئيسية الميليشيات النافذة

التنافس الكردي - الكردي

لدة خمسة أشهر، لم يتسلم الكثير من موظفي إقليم كردستان ورائتهم، حيث أدى إخفاق حكومة الإقليم

«الجزائر: اللغات وهستيريا الهويات».. فهناك العربية الفصحى والأخرى المحكية والفرنسية والأمازيغية. هل التناقض حقاً تناحري؟ وفي السعودية، «انتقام الحريم».. والملاحة تقع عليهن على كل حال.

حين فُتِن زواج المثليين في أميركا.. انكشفت أزماننا الجنسية، الجزء الأول من بحث متعدد في الموضوع. وتمثيلية النساء في مراكز القرار السياسي بالغرب، و «الزاوية الحمراء»، عن تمثيل روح الشعب!

تونسس: هل علينا أن «تصالح» أياً كان الثمن، وهل المستقبل هو.. الماضي؟ وفي «ألف كلمة»: #الإسكندرية_يتترق. وهل يرسل الموريتانيون كصحاريين إلى اليمن؟



والحكومة الاتحادية بالتوصل الى اتفاق حول الإدارة المشتركة لعوائد النفط وما يدين به كل طرف للطرف الآخر، إلى الحد من الموارد التي يحصل عليها الإقليم. وأمام ضغط الالتزامات المتنامية للإقليم تجاه الشركات الأجنبية، ووجود ما يقرب من المليون تاجر عراقي 240 ألف لاجئ سوري فيه، ومع ما تستقطعه شبكات الفساد الحزبية والعائلية من الموارد، يجد الإقليم نفسه، وبسرعة تفوق سرعة الحكومة الاتحادية، أمام أزمة اقتصادية خطيرة.

غير أن لازمة باطنها السياسي أيضاً، فالحرب مع داعش سمحت لإقليم كردستان بتوسيع جغرافيته وبيات يسيطر على معظم الأجزاء الكردية من الموصل فضلاً عن محافظة كركوك، ويعني ذلك أيضاً تغيير التوازنات الحزبية داخل الجغرافيا الكردية، لأن كركوك الغنية بالنفط هي من مناطق نفوذ حزب الاتحاد الوطني الكردستاني وليس حزب رئيس الإقليم، الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتركز نفوذه في أربيل وبدوك، مع وجود منافس ثالث أصغر هو حركة غوران (التغيير) الصاعدة التي باتت السليمانية معقلها الرئيسي.

تفاقت هذه الأزمة مع نهاية الولاية الدستورية للبارزاني والفشل في الوصول إلى صفقة بديلة واضحة تشجع رغبة الأطراف الصاعدة بتحسين وضعها في ميزان القوى، وهو ما قاد تدريجياً إلى أزمة دستورية وإلى تفكك سريع للتسوية السياسية القوية القائمة على شراكة السلطة في أربيل. وبينما زادت الأوضاع الاقتصادية من السخط الشعبي وأدت إلى اندلاع موجة الاحتجاجات، خصوصاً في السليمانية، ووصلت أحياناً إلى مستوى مهاجمة وحرق مقرات الحزب الديمقراطي الكردستاني، فإن القوى الرئيسية تجد نفسها أمام خيارين: إما التوصل إلى صفقة سياسية بديلة يجري بها إعادة توزيع السلطة، أو إلى تقسيم فعلي لمناطق النفوذ بين تلك القوى بحيث يتحول حلم كردستان الموحدة المستقلة الذي تعكز عليه الحزب الحاكم في خطابه السياسي، إلى تفتت جديد في داخل الإقليم.

بالطبع، وكما في الحالة الشيعية، فإن الاستقطاب الخارجي يلعب دوراً في تعميق الانقسام الداخلي، فبينما راهن الحزب الديمقراطي الكردستاني على علاقات قوية مع الغرب إلى حد تصدير النفط إلى إسرائيل، والاعتماد كثيراً على أنقرة كراع إقليمي، ظل الاتحاد الوطني الكردستاني صديقاً مقرباً لإيران، وبدأ أن حركة غوران اقتربت أيضاً من إيران، مما يجعل من صراع الأجدات الخارجي عملاً مؤثراً في الصراع الداخلي.

في النهاية، فإن التفتت المتواصل للمفتت، يؤكد أن مشكلة العراق المركزية ليست وجود هويات غير قابلة للتعايش مع بعضها، كما يحاول أنصار نظرية «الأحقاد القديمة» أن يروجوا له، بل وجود أنماط فاسدة وغير فاعلة للإدارة والحكم، وفجوة كبيرة بين سلوك النخب وحاجات المجتمع، وغياب القنوات المناسبة لإدارة وردم هذه الفجوة التي غالباً ما يتم ملؤها بالخطاب الفرأزي والبحث عن أكباش فداء كوسيلة سهلة للتخلص من المسؤولية.

حارث حسن

باحث من العراق

معجزات مغربية

حلل وناقش وفسّر ما يلي:

الغالبية الحكومية الفكتة لم تقدم مرشحا لرئاسة مجلس المستشارين - الغرفة الثانية للبرلمان - وذلك في ختام مسلسل انتخابي لتزليل دستور 2011 بالعرض البطني، المعارضة تقدم مرشحين وتربح الرئاسة يوم 12-10 2015. المعارضة أكثر تماسكا من الحكومة لأن هناك أحزابا تتشارك في الائتلاف الحكومي لكنها لا تضع بيضها في سلة واحدة، بل تضع رجلا مع المعارضة، مفترضة أن المعارضة دائمة، والحكومة التي يقودها الإسلاميون أخلاقيا، والليبراليون اقتصادياً. ظرفية، وهذه معجزة دستورية مغربية، المعجزة الثانية هي أنه في المغرب يمكن للغرفة الثانية إسقاط الحكومة المنتقبة عن الغرفة الأولى المنتخبة مباشرة من الشعب الذي لم يجل بعد مشاكل السكن والأكل.

كانت المطالب تزايدت بحذف الغرفة الثانية المنتخبة بطريقة غير مباشرة، وفيها ناخبين كبار أي راسخون في عالم الأعمال والسياسة، ولديهم مصالح يدفعون عنها بأنبياهم. وهم حين يخسرون كراسيهم في الغرفة الأولى يمودون في كراسي الغرفة الثانية، ويقفل هذا الإصرار على الفوز، كثر تبادل الاتهامات بشراء الأصوات، فשמرا الاعيون هو «كل وكر»، و«دهن له حلقة ينسى من خلقه»، ولا يعين الدهن إلا بالزبدة. مما يؤكد أن المرحلة القومية مستمرة في السياسة.

ولغزارة رضاة هؤلاء الكبار، تم تقليص عدد أعضاء الفرق البرلمانية من اثني عشر إلى ستة كما في كرة القدم المسفرة، والعديد تكثير رؤساء الفرق لاستفادة من الامتيازات. لقد صارت رضاة المال العام عادة ويصعب نظام النخبة السياسية منها، وتعتبر الانتخابات فرصة لرضاة الناخبين الكبار المصائب بعلاقة شبيهة بالكراسي. ومدمنو الرضاة أفضل للسلطة لأنهم يملكون ما يخافون عليه.. لذا يكفي اتصال هاتفي بكبار الغرفة الثانية ليصوتوا ضد الحكومة الملعونة في حالة الضرورة.

لماذا تبذرت المطالب وصمدت الغرفة الثانية في المشهد السياسي، واضعو الدستور الجديد كانوا يدركون الحاجة إليها لخصبة المشهد دستوريا ديموقراطيا بشفاافية إلخ إلخ.. والخلاصة هي أنه حتى لو ربح حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية في 2016 فإن يكون بإمكانه تغيير قواعد اللعبة، ولله الحمد. هكذا ستجري الانتخابات وستكون الحسية سليمة والنهاية سعيدة كما في الألقام الهندية، إنها ديموقراطية دون مغامرة، أي بكلفة أقل. يبقى الصولجان بيد الدولة العميقة وليس في قاع صناديق الاقتراع.

في المشهد السياسي المغربي، لا يهتم اللاعبون بعقلانية

التفسير ومنطقيته، ما يهمهم هو الاستقرار السياسي للبلاد. لكن في المشهد التعليمي، وفي ما يسمى تنزيل التدابير ذات الأولوية لإصلاح المدرسة، هناك إصرار على أن تكون المدرسة المغربية عقلانية، تؤول الكفايات البشرية، وتعمل حسب بلاغ وزارة التعليم على تخليق المدرسة ونشر النزاهة وتجسيد مبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص، والجودة للجميع، والارتقاء الفردي والمجتمعي، إلخ إلخ...

لنر كيف يتم تنزيل التدابير ذات الأولوية؟ في حزيران/ يونيو - أي نهاية الموسم الدراسي الماضي - وعد مدير المناهج بوزارة التعليم بمنهج جديد يطور المنهج التعليمي مع الاحتفاظ بكل الإيجابيات والوقوف على كل العفوات وتصحيحها، حتى يتمكن التلميذ المغربي من اكتساب أدوات التعلم عبر إتقان الكتابة والقراءة والأساليب المنطق.

ما محتوى التجربة التي ستتم؟ التمكن من التعلم الأساسي، وتحسين توسيع العرض المدرسي مع سن مسارات تعلم جديدة للسنوات الأربع الأولى من التعليم الابتدائي، وضبط عتبات الانتقال بين الأسلاك شرط التمكن من اللغات الأجنبية (الإشارة، صرح وزير التعليم انه غير متمكن من العربية)، ودمج التعليم العام والتكوين المهني وتخليق المدرسة.

ووعد المدير أن يبدأ التنزيل في مدارس نموذجية تمثل 10 في المئة من المؤسسات التعليمية قبل تعميم التجربة. في تشرين الاول/ أكتوبر، تدهور البرنامج وقال المدير إن نسبة التنزيل تقلصت إلى 2 في المئة في المدارس. لم يتوقع المدير التغيير على مدى ثلاثة أشهر، ويريد تقديم تصور للخمسة عشرة سنة القادمة، بهذا العرض البطني للتنزيل، سيتم بلوغ الهدف في خمسين سنة. وإذا تغير وزير التعليم، ستمسح الطاولة وتبدأ من جديد. للإشارة، عرف قطاع التعليم أكثر من خمسة وفلائين ووزيرا في ستين سنة منذ الاستقلال.

هذا عن عدم الاستقرار في قيادة التعليم. الجديد الآن هو أن التعليم المغربي يقاد من غرفتين: وزارة التعليم والمجلس الأعلى للتعليم. شرع في إصلاح التعليم وفقا لوثيقة «الميثاق الوطني للتربية والتكوين» سنة 2001، وبعد خمس سنوات تم تشكيل المجلس الأعلى للتعليم والشروع في تصليح الإصلاح في 2006. وفي تشرين الاول/ أكتوبر 2015، أعلن المجلس الأعلى للتعليم عن توجهاته الاستراتيجية للروية الإستراتيجية للإصلاح بين 2015 و2030. زادت في المغرب مؤخرا مثل هذه المخططات التي تصل حتى 2030. حين يزيد عمر المخططات عن خمس سنوات، تصير الحاسية فضفاضة، ويبدو أن النتيجة هي تعريب الأسئلة الحارقة

نحو المستقبل.

بينما ترتبك الوزارة في تدبير توقعات ثلاثة أشهر مع هامش خطأ كبير (إثنين بدل عشرة في المئة)، ويحمل المجلس الأعلى للتعليم بعام 2030 حيث يطغى صوت الثغرات في اللحظة، أي الثغرات وأرباب التعليم الخصوصي والثغرات التعليمية، الثغرات تتهم الحكومة بضرب جودة التعليم وتقليص أسس المدرسة العمومية بسبب معالجة ذرة المدرسين بزيادة الاكتظاظ في الحجرات الدراسية. في كثير من الثانويات، لم يتم تعويض المدرسين والموظفين الذين تقاعدوا أو ماتوا، وقد انتقل عدد تلاميذ الفصول الدراسية من أربعين تلميذا إلى خمسين.

من جهةهم يطالب أرباب التعليم الخصوصي بامتيازات في التراخيص والضرائب والنقل الخدمي، يشعرون بأهميتهم ويريدون من وزير التعليم أن يرخص لموظفيه ليعملوا لديهم. وقد كتب الأرباب طلبهم الموجه للوزير بلغة غير تجارية بل بلغة الجمعيات الخيرية التي تناضل لتقديم العون للوزير والمجتمع وآباء التلاميذ الوائفيين من قدرة التعليم الخصوصي على الأداء التربوي.

في المشهد التعليمي الحالي، خلص الباحث محمد المناجي إلى أن المدرسة المغربية اليوم تعمق الفوارق الاجتماعية بدل أن تقلصها. قال والي بنك المغرب إن هذا التعليم الحالي لا يلائم دولة صاعدة. وقد «قرّر» رئيس الوزراء عبد الإله بنكيران في منتصف تشرين الاول/ أكتوبر أن «كل المحاولات لحد الآن فشلت في إصلاح التعليم». وما العمل؟

أجاب: «حان الوقت لكي ترفع الدولة يدها عن مجموعة من القطاعات الخدمائية، مثل الصحة والتعليم، فلا يجب أن تشرف على كل شيء، بل ينبغي أن يقتصر دورها على منح يد العون للقطاع الخاص الراغب في الإشراف على هذه الخدمات». شكرا للقطاع الراغب الخاص حفظه الله. من جهته نصح صندوق النقد الحكومة بتقليص التوظيف لتتمكن من دفع الديون. هكذا كثر التفكير في النقود فارتفعت أصوات تطالب بترشيد الإنفاق على التعليم. كلمة السر: تقليص الكلفة. لم يشتك أحد من نقص المال لتمويل المسلسل الانتخابي الطويل. لكن حين يتعلق الأمر بتعليم الشعب فلا بد من المال والوقت والإرادة وهذه غير متوفرة. يوجد فائض ثنية فقط. حلل وناقش: كيف تحقق نية صادقة لإصلاح التعليم بصفر دولار؟

محمد بنعزیز

كاتب وسينمائي من المغرب

برافوا!

وفيما تطوف الإسكندرية في هذه الأيام، فترتفع المياه إلى أكثر من ثلاثة أمتار في بعض أنحاءها، ويموت الناس غرقاً وصعقاً، وتقطع الكهرباء عن عشرات القرى حولها. يستقيل المحافظ! بينما لا يستقيل إلا المحافظ ولا الوزير لو حدث الشيء نفسه في لبنان مثلاً (وهو كثيراً ما يحدث)، ولا في العراق مثلاً، وهو كذلك كثيراً ما يحدث. في البلدين يُقّم «المتألمون»، وهم المحتجون على الوضع المزري الذي جعل الأمطار هذه الأيام تجرف أطنان الزبالا المترامكة في شوارع سويسرا الشرق، وعلى سطح مياه خليج جونيه الذي يضيأه بجماله الكوت دازور.

في العراق، يُقتل المحتجون. هكذا في جدة، عاصمة السعودية الاقتصادية التي تغرق بشكل دوري (2009 و2011 و2014، والله مستر..)، ما يؤدي إلى سقوط مئات الضحايا، وطبعاً انقطاع الكهرباء ودمار أحياء بكاملها تُسَمّى في ما بعد «مكوبة»، بل وانتشار الأوبئة بسبب نفوق الحيوانات وبقائها في المياه. فلاسباب تُرد إلى مزاج الطبيعة وسوء الموقع أسفل هضاب وجبال. وأما من فازوا بعقود مشاريع الصرف، فقد امتلكوا على رمال الصحراء

نحلة الشهال

قضية

الجزائر: اللغات وهستيريا الهويات

الجزائر لم تفوها بعد دعوات المنظمة الدولية للفرنكوفونية إلى الانضمام إليها، إلا أن الفرنسية فيها تحتلّ مكانةً هي أشبه مكانة لغة رسمية ثانية إلى جانب العربية. فبرغم أن وضعها القانوني غير مقلّن البتة، إلا أنها لغة جزء لا يستهان به من الإدارة والسلك التعليمي والإعلام والقطاعين الاقتصادي والمالي. بل ويصاغ بها - ما ليس بالشيء العهين - جزءٌ من تشريعات البلاد قبل ترجمته إلى العربية (ليس مستبعداً أن يكون القانون 91 - 05، بتاريخ 16 كانون الثاني/ يناير 1991، الذي أقرّ «تعميم استخدام اللغة العربية»، قد كتب بـ «اللغة الأجنبية» قبل نقله إلى العربية).

ويبدوها، تعرف العربية الفصحى، بشكليها الكلاسيكي والحديث، انتشاراً لا يُقارن أبداً بما كانت عليه خلال عقد الستينيات، حين كانت حكرًا على نخبة صغيرة من «التعلمين». فهي اليوم لغة التدريس الحصريّة في التعليم العام وفي قسم كبير من الدراسات الجامعية. وما شعبية وسائل الإعلام الناطقة بالعربية سوى دليل على أنها ليست «لغة ميتة»، كما درج البعض على القول هازئين بها، ولو كفهم ذلك تصنّع الدفاع عن مطلب تعميم استعمال اللغة الدارجة.

وضروبي هنا أن نفتح قوسين بشأن الخطابات عن «تهميش» الدارجة، وأقلّ ما يقال عنها أنها مطبوعة بطابع المألوفة والمغلاة، صحيح أن لا أحد - اللهم إلا علماء الألسنيات - يعدّ الدارجة لغةً باتمّ معنى الكلمة، غير أنها، في أشكالها الشبيهة بما يسميه أهل الاختصاص «عربية المتقنن الشفهية»، رائجة الاستخدام في البرامج الإذاعية والتلفزيونية والإنترنت والمسرح والسينما والأغنية والرسومات الصحافية والأدب المكتوب والمناظرات السياسية وجلسات المحاكم والإدارة.. بل إنها باتت لغةً مكتوبة في الإعلانات، وهو مجال لا يستبعد أن تكون فيه يصدد زحّرة الفصحى عن موقعها. لقد كان هدف سياسة التعريب خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات استبدال الفرنسية بالعربية الفصحى. والقول إنها رمت إلى القضاء على الدارجة هو إلقاء للكلام على عواهنه لا غير؛ ألم يكن مهندس هذه السياسة، الرئيس هواري بومدين، يتحدث الدارجة من دون أية عقدة نقص؟

تعطل الترجمة يعمق الهوة

تفتّح هذه الإزدواجية اللغوية شبه الرسمية بين العربية والفرنسية المجال لصلات ثقافية مع المشرق، هي استمرارٌ لتقليد عمره آلاف السنين، وأخرى غير منقطعة مع فرنسا أيضاً، لكنها لم تسفر في الجزائر نفسها عن أي تواصل حقيقي بين الأنتلجنسيا الناطقة بالعربية والأنتلجنسيا الفرنكوفونية، فكل واحدة منهما مرابطة في قلعتها لا ترحبها بزعم أنها مهددةٌ محاصرة. ويتجلى الطابع العائشي لتواصل هاتين «الأنتلجنسيتين» أول ما يتجلى في كون معظم أعضائهما أحاديي اللغة، لا يحسنون سوى العربية أو الفرنسية، أي بعبارة أخرى، في انحصار إقنان اللغتين في فئة قليلة هي أشبه بجسر متهاك بين عالين متوازيين لا يلتقيان - قلّة من المثقفين الفرنكوفونيين يحسنون العربية الفصحى الموصوفة في أحيان كثيرة عبثاً بـ «اللغة الصعبة»، كذلك، قلّة من المبدعين بالعربية يحسنون الفرنسية، برغم أن انتشارها الواسع في البلاد يسهل نسبياً إتقانها. نتيجة كلّ هذا فإن صلات المبدعين الجزائريين الفرنكوفونيين بنظرائهم الفرنسيين أوطأ من صلاتهم بمواطنهم من المبدعين بالعربية، والعكس صحيح، فالبدعون بالعربية أقرب إلى الأوساط الثقافية في القاهرة وبيروت منهم إلى نظرائهم الفرنكوفونيين في بلدهم. ويلاحظ أن العربية لغةٌ شبه محظورة في بعض الميادين الفنية، فغالبيّة الفنانين الرسميين، مثلاً، فرنكوفونيون، والفرنسية في لغة التدريس الوحيدة في كلية الفنون الجميلة، وفي المقابل، اتحاد الكتاب هيئةٌ معرّبة بامتياز منذ أن «أعيد تأسيسه» في 1974 بما جعله فرعاً من فروع الحزب الواحد آنذاك، جبهة التحرير الوطني. وليس تقسيم المجال الثقافي على هذا الأساس اللغوي سوى ترجمة لتقسيم مختلف مجالات الحياة العامة بين العربيين والفرنكوفونيين. فـ«العربون» يسيطرون على التعليم العام وجزء من الإدارة ووسائل الإعلام (لا سيما الجماهيرية منها)، و«الفرنكوفونيون» يهيمنون على التعليم الجامعي العلمي وقطاعي الاقتصاد والمالية، فضلاً عن بعض وسائل الإعلام باللغة التأثير (وبعضها حكومي).

وكان يمكن للمدرسة أن تشكل بوتقة جيل جديد لا يعيا بالأحقاد اللغوية لسابقيه، لكن، للأسف، نظام الجزائر المستقلة المدرسي أقلّ نجاحاً فيما يخص التعليم الأزوج اللغة مما كان يسمى إبان الحقبة الاستعمارية «المدرسة الفرندكو - الإسلامية». ولا يقل حال تعليم اللغات الأجنبية اليوم بؤساً عن حال تعليم العربية، ما يجعل طلاب الفروع العلمية، ممن درسوا بالعربية في أطوار التعليم العام، مضطرين عند بلوغهم الجامعة إلى «التفرّس» في أسوأ الظروف «البيداغوجية» الممكنة.

ولا يساعد غياب حركة ترجمة حقيقية على كسر الحواجز بين الأنتلجنسيا العربية و الأنتلجنسيا الفرنكوفونية، فامية الفكر الجزائري مصطلقى الأشراف أن يرى«جموداً مزدوجاً للترجمة من الفرنسية إلى العربية ومن العربية إلى الفرنسية» ظلت محض أمية. الترجمة الأدبية مثلاً لا تزال نشاطاً هامشياً. فيصرف النظر عن جيل «الرواد» (كاتب ياسين، محمد ديب...)، ممن نقلت أولى أعمالهم إلى العربية بمبادرة من دور نشر مشرقية، لا يُقدّم إلى الجزائريين ممن يقرأون بالعربية سوى قلة من الأدباء الذين يكتبون بالفرنسية، كذلك لا تُترجم إلى الفرنسية سوى أعمال فئة صغيرة من الأدباء الذين يكتبون بالعربية - وهي حتى إن تُرجمت لا تضمن لهم جمهوراً فرنكوفونياً حقيقياً ولا حلّ أمامهم للوصول إليه سوى أن يحذوا حذو أمين الزاوي فيستبدلوا العربية بالفرنسية لغةً للكتابة.

جدار من الخوف

وتعدّ أحداتية اللغة لدى النخبة العربية والنخبة الفرنكوفونية رمزاً بليغاً لجدار الخوف الفاصل بينهما وهو، بالمطابقة، جدال لم يكن إبان الحقبة الاستعمارية بمثل علوه الشاقق اليوم. ففي تلك الحقبة، حتى جمعية العلماء المسلمين كان من بين مثقفيها من هم مثالّ لإزدواجية اللغة (محمد الأمين العمودي..)، ويكتبون بالفرنسية ويصدرون بها الصحف.

وتخشى الأنتلجنسيا الفرنكوفونية التقليدية أشدّ الخشية أن يكون التعريب تعريباً دينياً يطمس، تحت ركام فتوحات جديدة، التراث الثقافي الفرنكوفوني، وهو تراثٌ يصور صنواً للديموقراطية والحدادثة في أكثر أشكالها نقاءً، ويخلط قسمٌ من هذه الأنتلجنسيات بين العربية الفصحى ولغة التهديد والوعيد السلفية، وهو أمر يثير حقاً الاستغراب. فلا أحد يجعل أن العربية، على امتداد تاريخها العريق، كانت لغة شعراء «ماجنين» كابي نواس، مثلما كانت لغة الفقهاء التزمّتين. ولو كانت حقاً «لغة مقدسة» ما استطاعت نقل الإرث الفلسفي اليوناني إلى أوروبا الغربية.

ولاستحالة نفي وجودها نقياً تماماً، يُقلّ بعض المثقفين الفرنكوفونيين من أهمية روابط الجزائر بالشرق، فتراهم يتغنّون بـ«هوية متوسطة» (نسبة إلى البحر الأبيض المتوسط) غائمة (ترى، هل سكان الضباب العليا والوحدات ولايات أقصى الجنوب «متوسطيين»؟). كذلك تراهم يتذرّعون بالدفاع عن «التراث الشعبي» في رفضهم للثقافة العربية الكلاسيكية، مع أن من يقوم بالبحث في مجال هذا التراث هم بالأساس جامعيّون معربون.

ويبدو هذا الغنفي بانتهام الجزائر «المتوسطي» عن الخوف من ذوبان الجزائر

في بحر كيان عربي واسع، إذ ينظر بعض الفرنكوفونيين إلى المشرق باعتباره

خطراً محدقاً «بأصالتها» العربية - الأمازيغية. والحقيقة أن مردّ ممانعة الدولة

في تمكين اللغات الأمازيغية من التطور والانتشار ليست الضغوط المصرية

ولا العراقية، بل هو تقصير «جزائري» صرف: في 1970، تحت حكم البعث

الريبي، اعترف بالكردية لغة رسمية لكرديستان العراق، بينما انتظرت

الأمازيغية في الجزائر 2002 كي تُرفع إلى مصاف «لغة وطنية»، وهو مصاف

شكلي لا غير.

ويبدو احتمال ذوبان الجزائر في كيان عربي أكبر خيالياً ليسيبين. أولاً لأن «الوحدة العربية»، لم تكن يوماً حاسس الحكام العرب الحقيقي، وهي لم تعد حتى مطلب الشعوب التي أدركت أن وظيفة أيديولوجية «العروبة» هي إضفاء الاستمرارية على واقع عبوديتها. ثانياً، لأن الشعور القومي الجزائري شعور صلب متين يغذيه معين لا ينضب من ملاحم كطاح الجزائريين ضد الاستعمار. وخلفاً



محمد أمين غالي - الجزائر

لأسطورة راثجة، لم تكن بلادنا يوماً ولايةً مصرية سيّرها جمال عبد الناصر من القاهرة، ولا حتى حين كان يتزعمها «العروبي» أحمد من بلا: صحيح أنها تجذنت عسكريا بين 1967 و1973 إلى جانب مصر وسوريا في إطار من مناضحة الإمبريالية، لكنها ظلت على الدوام متمسكة باستقلالية قرارها في علاقاتها بدول المنطقة العربية.

من جهتها، ننظر الأنتلجنسيا العربية إلى اللغة العربية ككيان واحد متجانس لا يعرف إليه التعدد سيلا، كيان يمثّله في نظرها أروع تمثيل تراث الحقبة الأدمية الكلاسيكية، وهي بذلك تهدي سلاحاً تمثيلا إلى خصومها ممن يبتسر معتقدهم شبه - الألسني العربية الفصحى فيراها «لغة شعر» جمالها محتمل وعدم جدواها أكيدة. هذه الأنتلجنسيا مذعورةٌ من أن «تتفرنس» الجزائر مجدداً فيقطع دابر العربية فيها، ولا يهدئ من روعها كون انتشار استعمال هذه اللغة بعد نصف قرن من الاستقلال وصل مستوى غير مسبوق في تاريخ

المنطقة المغاربية يجعل انتشارها فكرة خيالية حقاً.

وتزعم الأنتلجنسيا العربية التقليدية أن الفرنكوفونية حسان طروادة الذي سيُعيد الاستمرار إلى البلاد، وهي بذلك تنظر إليها ككتلة واحدة لا تنوع فيها. حتى كاتب ياسين، برغم أنه، من دون منازع، ناض الاستعمار قبل الاستقلال وبعده، ولم ينح من أحكامها القاسية لا شيء سوى قوله إن «الفرنسية غنيمية حرب». ويبدو أن لا أمل لأي كاتب فرنكفوني في نيل رضاه، اللهم إلا إذا تحول إلى مالك حداد آخر وردد من دون توقف أن الفرنسية «منقاة»، فمالك حداد في رأيها هو الفرنكوفوني الوطني الوحيد، وهي تحيط «صمته» الأدبي - أي ما يُزعم أنه توقفه عن الكتابة بالفرنسية - بهالة من الأسطورة. ومن شأن دراسة متأنية لمسيرته أن تزيها أوجه شبه كثيرة بينه وبين كاتب ياسين (اليس هو القائل إن الفرنسية كانت بالنسبة لهجته «أداة تحررٍ يحسب لها ألف حساب»؟) وأن تبرز لنا أنه - عكس صاحب «نجمة» و«الأسلاف يزدادون شرارة» الذي انتقل إلى الكتابة باللغة الدارجة تقريباً من شعبة - لم يسع يوماً إلى الوصول إلى

من كان يسميه قارئه «المثالي... الفلاح المهموم بمشقات أخرى». صحيح أنه لم ينشر، بعد الاستقلال، أية رواية بالفرنسية، لكن هذه اللغة ظلت لغة عمله الوحيدة في الصحافة.

اللغات كهويات

ولا تخالف الجزائر قاعدة كون علاقات اللغات بعضها بالبعض الآخر علاقات صدامية تشهد عليها بعض مصطلحات الألسنيات الاجتماعية ذات النبرة الحربية («حرب اللغات»، «الصراع اللغوي» وغيرها..). ذلك أن اللغات فيها، كما في بلدان مازومة أخرى، حوامل هويات ينظر إليها كأن لا توافق ممكن بينها؛ هوية إثنية (الأمازيغية)، هوية إثنية - دينية (العربية - الإسلامية)، هوية اجتماعية (الفرنسية).. وما أبعدنا هنا عن الهوية كما عرفها كلود ليفي سترابوس، «بؤرة افتراضية لا مناص من الرجوع إليها لتفسير بعض الأمور من دون أن يكون لها أي وجود فعلي».

ويزيد هذه الهويات جموداً كونها تشكلت اعتراضاً على عمليات ومشاريع تهميش استهدفت اللغات التي تعبّر عنها وترمز إليها: تهميش الأمازيغية لمصلحة العربية، ومشروع تهميش الفرنسية، الذي باء بالفشل، من طرف العربية (نذكر استبدالها في التسعينات بالإنكليزية كلفة أجنبية أولى في الصفوف الابتدائية)، وأخيراً، تهميش العربية من طرف الفرنسية تحت الحكم الاستعماري وحتى اليوم، كما يشير إلى ذلك أبلغ إشارة استمرار صياغة الجريدة الرسمية بـ «اللغة الأجنبية» قبل ترجمتها إلى العربية. قد يغير هذا

61 شهيداً فلسطينيا منذ بدء الهبة الشعبية قبل شهر، بينهم 14 طفلاً، بينما بلغ عدد المصابين 7100 بينهم جرحى بالرصاص الحي أو المطاطي خلال المواجهات، وحالات اختناق نتيجة استنشاق الغاز المسيل للدموع. وتعتقل إسرائيل ما عدّله 44 فلسطينياً في اليوم منذ بداية تشرين الأول/أكتوبر.

انتقام الحریم

تخيل لو أن رجلا سعودي قرر أن يقطع شكه حول تصرفات زوجته. تخيل أن الرجل قرر أن يلعب على الوتر الحساس الذي تخافه الكائنات البشرية في هذه البلاد، ففكر بالفضيحة. تخيل الزوجة جالسة في سيارتها تتحرش بسائقها دون أن تدري أن كاميرا مخبئة تسجل كل تحركاتها. تخيل زوج المرأة وهو يشاهد الشريط ويقرر رفعه على وسائط التواصل الاجتماعي. هل كان سيعاقب وتتحول قضيته من خيانة وتحرش ومس بالشرف إلى قضية انتهاك لحياة شخصية قائمة على العفن.

أصلا ما تخيلناه ليس منطقيا البتة، فالزوج لن يصبر على زوجته حتى يقبض عليها بالجرم المشهود. تكفي قصاصات من الورق تحمل أرقاما في محفظها حتى يقلتها دون عناء وامام أعين الناس وأعين أطفالها، ويسلم نفسه للشرطة من دون أن يرف له جفن. فباعتهاده أن ما قام به هو حماية للشرف والعرض المقل بأذيال عباءة سوداء تكنس أخطاءه وتخبئها من دون أن تجرّو على النظر إلى الأعلى.

تلقت المرأة انتقادات واسعة على هاشتاغ «#سعودية تفضح زوجها الخائن». وبدلا من نصرة الضحية التي كشفت زوجها في حالة تحرش وقحة بالخدمة العاملة في منزلها، تحولت القضية إلى حفلة تضامن مع الرجل المفضوح واتهام زوجته بالإساءة إلى سمعته والتشهير به. فقد كان من الأجدى لها التستر على هذه العصبة والصبر من أجل العيال.

حتى الحقوقيون في السعودية قرروا أن ما فعلته المرأة يقتضي إزال عقوبة بها تتنسن السجن مع غرامة تصل إلى 500 ألف ريال.

ليست المرة الأولى التي تقوم فيها النساء بالسعودية باستخدام الفيديوهات المصورة لفضح حالات تحرش أو خيانة، ففيديو التحرش بفئاتي مدينة جدة على كورنيشها في ثاني أيام العيد أثار ضجة كبيرة انتهت باتهام الفاتتين مع ولي أمرها المسؤول عن تصرفاتها بتحريض الشباب على فعل التحرش اللفظي والجسدي. كان الفيديو يظهر تجمهرا لشبان حول فئاتين على كورنيش مدينة جدة، ليظهر فيديو آخر يكشف الحقيقة كاملة على رأي السعوديين، ويبين أن الفاتتين تتحلمان كامل المسؤولية بعد التلويح للفتية والابتسام لهم وتحفيزهم على التحرش بهما لفظيا. وقبلها كانت حادثة التحرش الجماعي في مجمع الظهران التجاري، وانتشر الفيديو وقبض على المتحرشين وحُملت الفتيات مسؤولية ما جرى، وقبل تنفيذ حكم الجلد الصادر بحق الفتيان.. تم إطلاق سراحهم بكفالة، وأقفلت القضية.

رغم تكرار حوادث التحرش في المملكة، وتكرار تسرب الفيديوهات على شبكة الإنترنت، وفوران العالم الافتراضي على تويتربن مؤيد ومعارض وملق باللوم على المنصر الأثنوي، يبقى التحرش ظاهرة غير معترف بتمددها وانتشارها على مظاهر الحياة السعودية. من تحرش بالخالدمات أو بالنساء بالأسواق أو حتى بالأطفال. ينجو التحرش بسلاسة، يكفي القول إنه غير سوي أو صاحب اضطرابات عقلية حتى تنتهي القضية ويغلق الملف.

تحمل المرأة السعودية هاتفاها سلاح. تحاول أن تستخدمه لإقتناص حقها في أبسط الأشياء، لكن دوما يجد القانون الضففاض طريقه لإفشال المحاولت. فالتوقيعات غالباً ما تنقلب على ناشرها عبر الفاتين الذي يعاقب التشهير الإلكتروني بالأشخاص، وتتحول القضية من حادثة تحرش بالضحية إلى واقعة لمعاقبتها والاقتصاص منها.

وربما لنقادي أي حالات تحرش في الانتخابات البلدية التي ستجرى في كانون الاول/ ديسمبر 2015، حذرت الحكومة النساء اللواتي يخضنها للمرة الأولى ترشحا وانتخابا، من مخبة الاختلاط بالذكور. وصادر القرار بمنعهن من الاختلاط مع الرجال ويتفرغيمهن بـ 10 آلاف ريال في حال حدثت تصرفات لا يقبلها المجتمع السعودي المحافظ، كالتحديت مع ناخبين ذكور والتسويق لبرنامجهن الانتخابي مباشرة أمام قاعدة من الذكور في المملكة.

هذه البلاد تعاقب نساءها، تختقهن، تفتح لهن بابا لتسدد ألف باب، تحلمهن مسؤوليتهم الخراب، ترفض أن تصدقهن؛ فالتحرش هن سببه، والإغتصاب هن سببه، وسوء المعاملة هن سببه. الرجل السعودي لا يمكن أن تصدر عنه زلة، تحميه قوانين الأرض والسما، هو بريء حتى لو ارتكب الجريمة، بريء حتى لو أتى الفاحشة. تستحمل المرأة المسؤولية كاملة عنه، هي دوما الدركرة وهو المريض نفسيا الذي تسقط عنه التهورات والانتهاكات.

نورة بنت عفش

باحثة اجتماعية من السعودية

11.25 مليار دولار ثمن 4 سفن حربية ستبيعها شركة لوكهيد مارتن الأمريكية للسعودية، كما ستبيع الشركة منظومة دفاع مضادة للصواريخ الباليستية لقطر، في الوقت الذي اشترت فيه مصر حاملتي طائرات عمودية من نوع ميسترال الفرنسية واتفقت مع روسيا على تجهيزها بالمعدات والطائرات بصفقة قيمتها مليار دولار!!

قننا زواج المثليين في أميركا.. فانكشفت أزماتنا الجنسية

نضال مع الحركة النسوية والأقليات، واندمجوا مع التحولين جنسياً وذوي الميول المزوجة، فصارت حركتهم مستعرة بالحروف الأولى لتلك الفئات الأربعة (LGBT)، صنعوا خطاباً وأدبيات خاصة بهم، وأنتجوا الآلاف من الدراسات الأكاديمية والأعمال الأدبية والفنية والصحافية والفعلية الجماهيرية، فانتزعوا - مع غيرهم - مساحات واسعة من الحقوق والحريات العامة، وكذلك الحقوق والحريات الخاصة بهم، ونجحوا في التحول من هدف لرياسة المحافظين والشعبيين إلى موضع تعلق من الشخصيات العامة، الحريصة على جماهيرتها، والسياسيين الراغبين في أصوات الديمقراطيين والليبراليين، وأشار إليهم الرئيس أوباما في خطاب تنصيبه لفرته الثانية مطلع 2013، وصارت "الهوموفوبيا" (أو رهاب المثليين) وصمة يتبرأ منها الحريصون على احترام التنوع، وفي ختام هذه السيرة، وبعد نجاحهم في تقنين زواجهم في عدة ولايات، أرادوا أن يتوجوا هذا الدرب الطويل بالاستفادة من مزايا التخصيص الضريبي للزوجين، وكذلك تقنين توارثهم المالي في حالة وفاة أحدهما، فضلاً عن تسهيل إجراءات تبني الأطفال.. أي أن القضية الرفوعة في المحكمة العليا لم يكن لها مفر جنسي بقدر ما كانت رغبة في إتمام المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين أزواج المثليين وبين الأسر "التقليدية".

أما في مصر، حيث تزامنت الثورة الجنسية في أوروبا وحركة الحقوق المدنية في أمريكا مع هزيمة حزيران /يونيو 1967 وتداعياتها، والتي انشغل مجتمعها في السبعينيات بما بعد حرب تشرين أول/ أكتوبر 1973، وتوجه السادات إلى إسرائيل، واتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام، ثم اغتياله مطلع الثمانينيات والحرب مع الجماعات الإرهابية، ثم استبداد مبارك ومشروع التوريث والخصخصة وسياسات الإفقار والإذلال والقمع وتكميم الأفواه والرقابة على الحس وانتهاك الجالين العلم والخاص.. فما هي أولويات المثليين، بل الأغلبية من المغابرين، في حقوقهم الجنسية؟ وما الذي يدفع الليبراليين والتقدميين لتلويين صورهم على موقع فيسبوك بالوان الطيف ابتهاجاً لشأن أمريكي أو أوروبي، في حين أن الأزواج المصري يتردد في توديع زوجته في المطار أو محطة القطار بالعناق والتقبيل من فرط الوصاية الأخلاقية السائدة، سلطويًا ومجتمعياً على حد السواء؟

فجأة، تحول مناهسو العولة والإمبريالية إلى مواطنين علمين يشاركون زملاءهم المثليين انتصارهم في ولايات الجنوب الأمريكي المحافظ، في الوقت ذاته الذي لم يبذلوا فيه جهداً يذكر لمواجهة ختان الإناث في جنوب مصر، أو مكافحة الإغتصاب الزوجي، أو على الأقل مناهضة الوصاية الأخلاقية السلطوية والمجتمعية على المساحات الخاصة للمواطنين. اللافت أن نشطاء التشريعي الأمريكي، لكن الذين فعلوا ذلك كانوا من المغابرين جنسياً الذين أرادوا إثبات تسامحهم مع المختلف عنهم في الميول الجنسية، فإذا بالزوجة النخبوية تتسكف لدى مثقفين وكوادر غير مكرئين بأولويات مجتمعهم، ولا بقبولهم الجماهيري، المثنغين على وعن معارك التغيير والنضال الحقوقي على أجدنة تلك الجماهير بمظاهر التعبير عن تسامحهم العابر للقطار.

هكذا، لا يبدو أن هناك أفقاً لمواجهة جادة مع مشكلة الجنس المأزومة في مصر والعالم العربي، بل يبدو التيه مقدوراً على مجتمعات مقموعة، ينتزع حراكها أغلبية من مهاويس الصراع الثقافي الحضاري المحلقين في سماء القمم ونصوص الرجعيات المختلفة، مئتين الصلة بأحوال الواقع ومستنقعاته، في مقابل أقلية من ليبراليين وتقدميين لم يتخلوا عن نخبيوتهم ولم يخبثوا جذبة في الانطلاق في النضال الاجتماعي كما تزيده جماهير مجتمعاتهم وتحتاجه، لا كما يضمنونه هم.

إسماعيل الإسكندراني

باحث في علم الاجتماع السياسي - من مصر



باسم مجدي - مصر

التشريعية والإجراءات التنفيذية من ناحية، وفي ثقافة المجتمعات الأقل تحضراً، التي تحتاج إلى توعية وتوجيه، من ناحية أخرى. أما في منظور الحركات الاجتماعية، فإن الحقوق والحريات قضية صراع جماهيري مع السلطة بالأساس، ولا يمكن أن تتقدم حالتها إلا بقدر من تمكين الجماهير لإنتزاع حقوقها عبر مسارات النضال المتنوعة. فما علاقة التقدميين المصريين، الذين انخرط أغلبهم في حراك مناهض للعولة والإمبريالية قبل عقد واحد، بجنتي المجتمع الأمريكي ثمة نضال قطاع منه امتد لأربعين سنة؟ وهل ينطبق عليهم القول الشعبي الدارج بتباهي الصلاء بشعر ابنة أختها؟ ارتبطت قضايا المثليين في أمريكا بالثورة الجنسية المندلعة في الستينيات وما تلاها من تمييز واضح وعنيف بين المتحررين من القيم المحافظة من ذوي الميول الجنسية المغايرة وبين أقرانهم من ذوي الميول المثلية، شنت السلطة، ممثلة بجهازها الشرطي القمعي، حملات مدمامة لأماكن تجمعهم السليبة في البارات الخاصة بهم، فاعتقلتهم، وانتهكت أجسادهم وكراماتهم، ولققت لهم النعم، ونهزم المجتمع وحاربه، وتطوع متطرفون بالمدواون البدني عليهم بدوافع دينية، فقتل منهم كثير وانتحر منهم كثير، وطردوا من أعمالهم وبيوتهم، وفي ذلك الوقت، كانت حركة الحقوق المدنية في صعودها الذي بلغ ذروته بإلغاء التمييز العنصري واللوني ضد الأمريكيين من أصل أفريقي، وهو ما تم بصيغة دستورية وقانونية تحظر التمييز بين المواطنين الأمريكيين على أي أساس، ثم بدأت أولى مسيرات الإعلان عن الهوية الجنسية المثلية، والافتخار بها، بأعداد بسيطة في منتصف السبعينيات قبل أن تتحول إلى احتفالات مليونية في السبعينات الأخيرة.

على مدار أربعة عقود، طوّر المثليون آليات حراكهم، وعقدوا تحالفات

الشخصيات العامة، وأذاعت مكالماتهم الشخصية على المايهفد اغتيالهم المعنوي لصالح النظام. فكم هو بائس وأساوي أن ترى رقاب المحافظين تحت قيادة العسكر، حقيقةً أو مجازاً، ثم لا يشغلهم سوى حماية الفضيلة الدينية والاجتماعية عبر الجمار والحيطات. المفارقة أن النظام العسكري البوليسي القمعي يستخدم مثل هذا الخطاب الوصائي الأخلاقي الزائف في وصم الثوار والمعارضين، والعيمنة على أجساد المدنيين. وأبسط مثال على ذلك هو كشفو الذرية للمتظاهرات التي اعترف المشير عبد الفتاح السيسي، مدير الحيات الحربية آنذاك، بإجرائها في 2011، وهو الإجراء ذاته الذي صار منذ عدة سنوات ضمن الفحوصات الروتينية على فتيات شرح الذكور قبيل تجنيدهم إجبارياً.

التقدميون وسوسيلوجيا الجنس:

اغتراب وتخوية

لا يحتاج الأمر كثيراً من التعمق في الجدل النظري التقليدي بين اليساريين والليبراليين كي ندرك أن هناك منظورين رئيسيين لقضايا حقوق والحريات؛ الأول هو المنظور الثقافي العرفي الغالب على تفكير ما يسوق بالمجتمع الدولي، كهيئة الأمم المتحدة ومنظمتها المختلفة والحكومات الغربية الراحية للديمقراطية وحقوق الإنسان، والثاني هو منظور الصراع الاجتماعي السياسي السائد لدى الحركة الحقوقية غير الحكومية، في المنظور الليبرالي، يرى ذوم اللباس الرسمية الأنثوية، من دبلوماسيين وتكنوقراط، أن أزمة الديمقراطية والحقوق والحريات تكمن في النصوص

ليس غريباً أن تسترعي الأخبار المتعلقة بقضايا الجنس انتباه الهوس العربي به، فيتحول قرار المحكمة الأمريكية العليا بإلزام الولايات الخمسين بتقنين زواج المثليين، إلى قضية جدلية مشتعلة على مواقع التواصل الاجتماعي الإلكترونية في مجتمع مأزوم جنسياً كما هو حال المجتمع المصري مثلاً. فإن كان ذلك مصدر إزعاج مفهوم لأوساط الإسلاميين والمحافظين دينياً واجتماعياً، فإن التناقض الأبرز كان لدى التقدميين الذين لم يكتفوا لتقنين زواج المثليين باستفتاء شعبي في آيسلندا قبل بضعة شهور، لكنهم انخرقوا مع موجة «قوس قزح» الأمريكية التي حسمها فارق صوت واحد في هيئة المحكمة المكونة من تسعة قضاة، قبل بضعة أسابيع. أي أنه بالتزامن مع انشغال المحافظين بالدفاع عن القيم الدينية والثقافية الظاهرية، مظلوع الصلة بالواقع المعاش في مجتمع يتفشى فيه التحرش والعنف الجنسي والدعارة، فإن زاعمي الإنحياز للنضال الجماهيري تركوا أولويات مجتمعاتهم - بما فيها قضايا الحقوق والحريات الجنسية - وانصرفوا إلى الاحتفاء بخطوة برونها تقدمية، وإن اتت من رأس الدولة (لا من الجماهير) في عاصمة الإمبريالية الجديدة.

حَوْل المحافظين عن أزمة الجنس

اندلعت موجة من التحرش الجنسي الإلكتروني بالمتظاهرات اللبنانيات في الحراك ضد تكديس النقابات («طلعت ريحتكم») ووقعت مأسسات بين أقلية من رواد مواقع التواصل الاجتماعي المصريين الذين استنكروا هذا السلوك الشين وبين أغلبية ممن دافعوا عن «خفة ظل» ذلك المزاج، الذي بلغ درجة المقارنة الأنثوية بين الاجنات السوريات وبين نظيراتهن اللبنانيات المرتقيات!

وفي سياق مواز، دشّن أحد الحقوقيين حملة إلكترونية لنشر قصص التحرش الجنسي كما ترويها الضحايا في رسائل مخفاة الهوية، تحت وسم (#اشتاغ) لا عذرًا لتحرش. وإذا بالصددمات تتوالى، ليكتشف المجتمع «المتدين بطبعه» أمام قصص الضحايا التي لم تفرّق بين طبقة اجتماعية وأخرى، ولا بين ريف وحضر، ولا بين طائفة دينية وأخرى، ولا بين عائلات متدينة وأخرى علمانية، ولا بين عرب وثوبيين، ولا بين باغات وقاصرات، ولا بين تحرش في الشارع أو في المواصلات أو في المنزل أو في المسجد أو في الكنيسة أو في المدرسة والجامعة أو في العمل أو في أماكن مفتوحة أو مغلقة.

في أيام قبيلة، هي عمر تلك الحملة الارتجالية، تعاوت كل الأعداء والحجج، فإذا بالمتدين من جميع الأعمار، متزوجين وعزّاباً، أقارب وجيران وغرباء، معلمين ومحفظي قرآن وأطباق ورؤساء عمل وزملاء ومرؤوسين، ذكورا من ذوي الميول الجنسية المغايرة وإنثاء من ذوات الميول الجنسية المثلية، وإضافة إلى النضحايا المتوقفات من الإناث البالغات، لم تخل القصص المنشورة من كوارث أخلاقية واجتماعية شائنة في التحرش الجنسي بالأطفال من الجنتين، وتحرش الإناث بالذكور، فضلاً عن التواطؤ الاجتماعي على الضحية والتهايم مع المعتدي أو إعداره.

وسيط هذا المستنق، يغوص المحافظون حتى آذانهم في أحوال مجتمعاتهم كما يدور المتعمون عن اللطيف حولها في الغرفة، وعوضاً عن مواجهة مشكلاتهم إذا بهم ينصرفون للعراقيل والجدال حول أوضاع الحريات الجنسية على الناحية الغربية من المحيط الأطلسي وفي شمال البحر المتوسط. ولا يجد بعضهم غضاضة في ذم القصور التشريعي الذي جعل القضاء بحكم براءة مجموعة من الشباب مُبرّت حياتهم بسبب حلقة تلفزيونية قديمها مذيمة محرضة ومتعاونة مع أجهزة الأمن، اهتمت فيها بممارسة الجنس المثلي الجماعي والتجاري في حمام شعبي، اللطيف أن تأييدهم لـ«مذبة الحمام» في حراستها للضلال تطلب تضامناً ضمناً مع قناة «القاهرة والناس» التي عرضت هذه العزلة، وهي الفضائية نفسها - الملوكة لإمبراطور الإغلاتن طارق نور عزاب داعية آل مبارك - التي انتهكت خصوصية بعض

تمثيلية النساء في مراكز القرار السياسي بالمغرب

إصلاح مدونة الأحوال الشخصية والرفع من تمثيلية النساء في مراكز القرار السياسي احتلا صدارة القضايا التي شكلت رهانات أساسية لحركة الدفاع عن حقوق النساء في المغرب خلال الثلاثة الأخيرة. وإذا كان إصلاح مدونة الأسرة قد شكّل خطوة ذات دلالة مهمة وكبيرة لحظة الإعلان عنه في تشرين الأول/أكتوبر 2003، فإن قضية التمثيل في مراكز القرار ظلت ترخي بظلالها على الفاعلين من مختلف المواقع وبالخصوص منهم الفاعل السياسي. إذ بالرغم من بعض المحاولات المهادنة إلى تحقيق نوع من التقدم، يبدو أن الاقتناع العميق بما لا تزال تواجهه عراقيل ومطبات تحول دون تحقيق التزائم اللازم والضروري لإحداث تغيير ذي معنى، أي تحقيق خطوات في اتجاه المناصفة بين النساء والرجال، كما تم التنصيص عليها صراحة في دستور البلاد لسنة 2011. وللتذكير، فإن إصلاح الدستور المشار إليه، تم في سياق الربيع العربي وفي سياق الحركة الاحتجاجية التي أطلق عليها «حركة 20 فبراير»، حيث تم استئصال الذكورات المطلبية، بما فيها مذكورات الحركة النسائية التي أكدت ضرورة التنصيص دستوريا على مبدأ المناصفة وعدم التمييز ضد النساء.

تقدم ولكن..

من الموضوعية الإقرار بما سجله المغرب من تقدم في موضوع تمثيلية النساء وحضورهن في المؤسسات

التمثيلية، الوطنية منها والمحلية. إلا أنه لا بد بالمقابل من تسجيل ما يحيط بهذا «التقدم» من عناصر تبين بالملموس حدوده بل العراقيل المحيطة به. فقد ظلت النساء، لمدة طويلة، مغيبات عن المؤسسات السياسية التمثيلية بالمغرب، حيث لم يفتح البرلمان أبوابه في وجههن إلا سنة 1993 بمناسبة الانتخابات التشريعية، وذلك بانتخاب امرأتين فقط. مقابل ذلك، بقيت تمثيلية النساء في الجماعات المحلية تراوح نسبتها عند 0.56 بالمئة في الانتخابات التي تم تنظيمها سنة 2003. شكلت هذه النسب فرصة لمكونات الحركة النسائية للاخراط في حملة ترفاعية بقصد تجاوز هذا الوضع المرفوض «أخلاقياً» ومعنويًا، ومرفوض كذلك سياسياً على حد تعبير تلك الحركة، خصوصاً في سياق بداية الإنفتاح السياسي النسبي الذي عرفته البلاد.

مكنت الحملة الترافعية الواسعة التي قادتها مكونات الحركة النسائية، وخصوصاً «حركة الثلث»، من توسيع النقاش العمومي حول هذا الموضوع الذي انخرطت فيه حتى المكونات التي عارضت إصلاح مدونة الأسرة، حيث رأت فيه نساء الحركة الإسلامية («العدالة والتنمية» على الخصوص) فرصة لفرض أصواتها، وهو ما مكّن من تحقيق مكتسبات تمثلت في الإقرار القانوني للكونا (الحصة) واعتماد آليات للرفع من نسبة تمثيلية النساء، سواء على المستوى المحلي

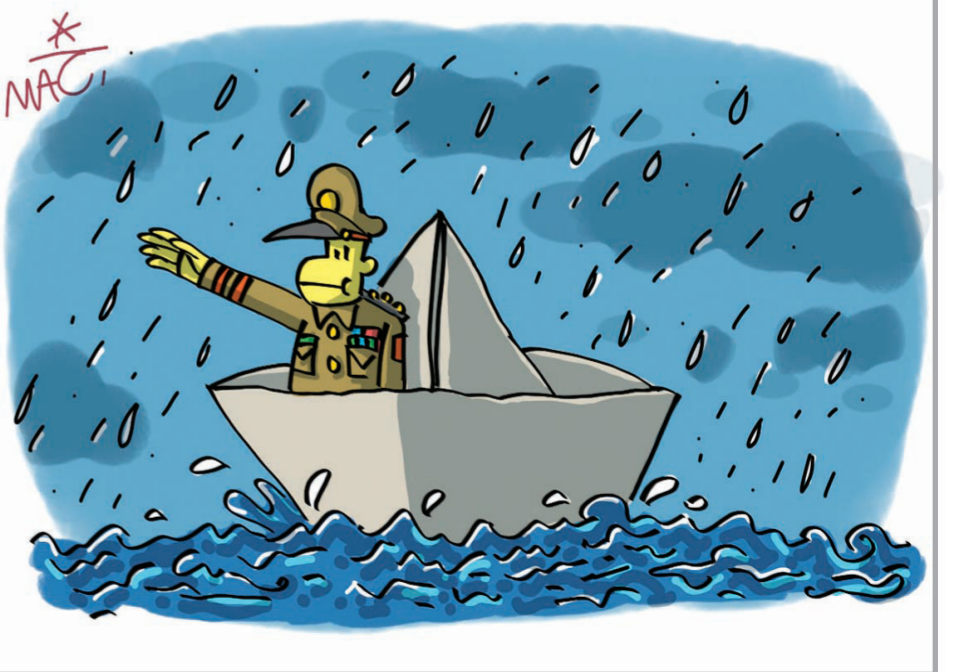
الهيئات السياسية التي ينتمين إليها أم هن بالذات لا يستأنسن في أنفسهم بعد إكمانية احتلال مثل هذه المواقع ويتوجسبن منها؟ - إذا كان الأمر كذلك، ألا يجب التفكير في وضع ما يلزم من آليات للتحفيز والتأطير واكتساب الثقة وتشجيع النساء على خوض غمار المسؤوليات؟ - إذا كان التنصيص القانوني على رفع تمثيلية النساء في مراكز القرار قد أعطى أكله عددياً، ألا يمكن التفكير في بلورة نصوص قانونية إضافية واضحة ودقيقة، وغير قابلة للتأويل بشكل يناقض مبدأ المناصفة، نصوص تلزم الهيئات الحزبية والسياسية بترشيح النساء ليس فقط للحضور كعضوات في المجالس بل لتشغل مواقع الرياسة فيها؟ - إذا كان القانون ضرورياً من أجل إحداث التغيير، ألا يمكن التفكير في تدابير وإجراءات أخرى من شأنها التأثير على الآليات الحزبية، خصوصاً أن القانون إبان فطالته بالشكل الذي جعل هذه الأحزاب مضطرة لترشيح النساء، إذ لولا ذلك ما كان التقدم العددي، على محدوديته، ليحصل؟ - إذا كانت الجمعيات والمنظمات النسائية قد قامت بدور لا يستهان به من أجل إحداث التطور النسبي والحاصل حالياً، ألا يمكن القول إن الأمر اليوم يتجاوزها ويسائل الأحزاب بل يضعها وجها لوجه مع مسؤولياتها في قضية أصبح واضحاً أنها متورطة تورطاً كبيراً في ما

استفتاء على شعبية القائد

وقف القائد محمياً بجموع شعبه المهول، الذين كانوا جميعاً معه، باستثناء ثلثي الشعب.

ولكن ثلثي الشعب ليسوا من الشعب، هم أقلية حقيرة، أما ثلث الشعب المتبقي فكان هو الشعب الحقيقي. هذا ما قالته الصحف ونشرات الأخبار، هم روح الشعب. توقفوا عن الإيمان بالأرقام وأمنوا بروح الشعب.

ولكن لو كان ثلث الشعب هو روح مصر، فهناك مشكلة حقيقية في تعريف مصر، لأن هذا الثلث ظل يتصرف بحمافة شديدة، لدرجة أن البعض ظل يتسرب منه وينضم للثلثين الآخرين، على الأقل يتعاطف معهم، ولم يلاحظ أحد هذا إلا في وقت متأخر. بالتدريج أصبحت هناك مشكلة حقيقية في تعريف «ما هو الثلث»، هل هذا حقيقي أن هذا هو الثلث؟ أخذت مكاتب الإحصاء إجازة لأنها وجدت المهمة أصعب من أن تقوم بها. وفي يوم تسرب فيديو لوزير الإحصاء في بيته، لأنه توقف عن الذهاب لكتبته منذ شهور طويلة، وأعلن أن الثلث لم يعد ثلثاً، وإنما هو ربع الآن، ويتم تجريف ليصل للخمس قريباً. ولكن هذا لا يعني شيئاً، لأن هذا الربع، أو حتى لنقل، هذا الخمس، هو من يمثل روح الشعب. هو الأشد إيماناً وصلابة، ولا يعتمد إلا عليه في معركةنا الخالدة.



بعدها بأيام اتضح أن وزير الإحصاء كان شديد التفاؤل، لأن ثمة انتخابات أجريت في البلد، وكان محورها هو شعبية القائد، ولم يحضرها سوى خمسين ألف شخص، وهو ما يمثل واحداً على مئة وستين. توقف الناس عن حساب النسبة، وجلسوا في بيوتهم جميعاً ليروا عن ماذا ستسفر الأحداث.

وهنا كان لا بد للقدر أن يضع اللمسة الختامية، هطلت السماء بأمطار غزيرة، شديدة الغزارة، جرت في أنحاء البلد كلها وأغرقت البيوت، ومات عدد كبير من الناس، ومنهم ناس، كما هي العادة، كانوا من ضمن الثلث الذي لم يعد ثلثاً، وناس من ضمن الثلثين. الكوارث الطبيعية لا تميز بين الناس بحسب انتماءاتهم السياسية، سحبت الأمطار معها أيضاً الخمسين ألفاً، وعشرات الآلاف غيرهم.

وهنا بقي القائد وحيداً. ظهر على التلفزيون وقال إنه حتى لو كان هو الوحيد الذي تبقى من بين مؤيديه، فهذا لا يعني شيئاً، لأنه هو الوحيد الذي ما زال يمثل روح الشعب، وقال احيدوا الله أي لم أغرق في الأمطار. وصفق القائد لنفسه وصفر لنفسه وخرج مسرعاً من القاعة للبيت ليكتب مقالة في حب نفسه.

عدد ضحايا التفدافع الذي وقع في 24 أيلول/ سبتمبر في منى خلال موسم الحج، وفق تعداد أجرته أسوشيتد برس، بينما ما زالت الأرقام الرسمية السعودية تشير إلى أن عدد الضحايا هو 769 قتيلًا و934 جريحاً.

تونس: هل علينا أن «نتصالح» أيًا كان الثمن؟

بسابقه الذي كان سارياً إبان عهد بن علي.

التصالح على أي أساس؟

ويمكن أن يُعد شعار الانتفاضات العربية المركزي، «الشعب يريد إسقاط النظام»، نقطة انطلاق للتفكير فيما يحدث في تونس اليوم. جرى التساؤل كثيراً عن «عودة الشعب» وسيادته بينما نذر التساؤل عن تعريف «النظام القديم». والحال أن عبارة «نظام الحكم الجديد» (نظام «جمهوري» يرسخ ديمته دستور يؤكد على الحقوق الأساسية المضمونة سابقاً بل ويضيف إليها حقوقاً أخرى) عبارة لا تستغذ كل محتوى كلمة «النظام»، وهي تعني بالعربية شكلاً من أشكال الحكم التسلسلي وطائفة من أنماط الحكم تتراوح بين الفساد والمحسوبية، مروراً بالبيروقراطية واللاهات وراء مناصب حكومية نافذة، يطلق عليها باللغة العربية الدارجة لفظ «الكراسي». وعلى صعيد آخر، لم تناقش الخيارات الاقتصادية مناقشة عميقة، في 2010-2011، عندما كان الشعب يهتف «خبز وماء، بن علي لا»، مستحضراً مفهوم الكرامة المركزي فيما يشبه ترجيح صدى الاضطرابات التي طبعت بطابعها منتصف الثمانينيات، لم يكن يشير بذلك إلى حرمانه من الحقوق السياسية فحسب، كان بالتأكيد يشير أيضاً إلى حرمانه من الحقوق الاجتماعية وحقوق الإنسان حرماناً ماثلاً نظام سياسي واقتصادي يضرب بجذوره في «تطبيع» الاقتصاد التونسي (أي، عبارة أخرى، إخضاعه للقواعد الليبرالية وتعديل هيكله بما يتوافق ومتطلبات السوق العالمية).

ويتناول شق الثورة هذا بما يتلاءم والسياقين الإقليمي والدولي، لذا رأينا الحكومة الانتقالية التي خلفت الترويكاً تحت اسم «حكومة التكنوقراط» تصف تونس بأنها «ستارت-آب ديمقراطية»، داعية العالم بأسره إلى «الاستثمار في الديمقراطية». وهكذا، ما عدت الثورة الديمقراطية ميداناً تصاع فيه بدائل لاقتصاد البلاد وأضحى، بالعكس، حجة إضافية يُحتج بها لمفاقمة تبعية البلاد لداثنيها وللمستثمرين الأجانب. أما النضالات الاجتماعية فرغم أن مطالبها أصتت إليها، ورغم أن حال البيض تحسن شيئاً ما، فلا يزال ينظر إليها كعائق في سبيل ممارسة عالم الأعمال نشاطه بشكل سليم، بل وكعامل من عوامل انقطاع أواصر الوحدة الوطنية. ولم يكف حضور الهيئات النقابية الكبير في الحياة السياسية لجعل الإصلاحات الاجتماعية محور التغيير، فالإتحاد العام التونسي للشغل، على ما له من قوة، مثال إلى تنويع درجة انغماسه في المعترك السياسي، وهو في أحيان كثيرة، في خضم الأزمات القائمة، يفضل لعب دوره كحكم سياسي على تحمل مسؤوليته النقابية البحتة. وهو دور كافته عليه جائزة نوبل للسلام.

ليلي دخلي

باحثة مختصة في التاريخ الاجتماعي، من تونس تعمل في المركز الوطني للبحوث العلمية، فرنسا، CNRS

ترجمه عن الفرنسية: ياسين تملالي

الثورة معالمة اليوم بوصفه بداية إجابة على الأزمات المتعددة الناجمة عن أطراح نموذج اجتماعي واقتصادي بعينه. ففيما كانت الأسعار ترتفع، انسحبت الدولة من عديد القطاعات، ونذكر هنا، على سبيل المثال، كساهد على عواقب إخضاع التعليم لقواعد الليبرالية، ازدياد عدد المسجلين في المؤسسات التعليمية الخاصة بين 1989 و1994 بنسبة تجاوزت 45 في المئة، وقس على ذلك فيما يخص المستشفيات وغيرها من الخدمات التي كانت فيما مضى من الأيام خدمات عمومية صرف. أما الأجور، فيعد أن زادت في السبعينيات، شرعت في الركود بدءاً من الثمانينات بل وفي الانخفاض. وساهمت كل هذه العوامل في تقليص وزن الطبقة الوسطى وتفشي الفقر، وبصورة عامة في إيهان النسيج الاجتماعي.

لقد تم تسليط الضوء منذ مدة طويلة على كلفة «المعزة» التونسية اجتماعياً، ولا داعي إلى العودة إليها، ما يتعين اليوم فهمه هو الطريقة التي يمكن بها ربط هذا الوضع بفترة «الانتقال إلى الديمقراطية». ويبدو العزم على بناء المصالحة على أساس من «عودة الياه إلى مجاريها» سياسياً واقتصادياً شكلاً من أشكال التحليل السياسي هو أقرب إلى خدع الحوارة، خاصة أن لا ذكر في مشروع قانون المصالحة لما يجب أن تُصرف فيه المبالغ المزمع استعادتها، وقد يفسر خلو النقاشات عن «الانتقال إلى الديمقراطية» من أي تساؤل عن النموذج الاقتصادي الواجب اختياره - وهو شيء لافت للنظر - قد يفسر توافق الأحزاب السياسية الواسع (باستثناء أحزاب أقصى اليسار) على مشروع قانون المصالحة الاقتصادية.

عن «الخروج» من الفترة الانتقالية

ومن باقي مميزات الخطابات عن الفترة الانتقالية إلحاحها كلها، بشكل أو بآخر، على واجب «الخروج» من هذه الفترة. صحيح أن الجميع لا يحذو حذو السبسي في نعتها بالـ «المأزق»، لكن صحيح أيضاً أن الفترة الثورية يتم تشيؤها لتصبح أداة حكم على الحراك السياسي، وفي الوقت ذاته يُنظر إليها كعمل من عوامل القوضي.

وإذا كانت مهمة ضمان الأمن قد حدت في الماضي الدول حديثة الاستقلال إلى أن تتحول إلى دول رفاة تحيط مواطنيها بشامل عنيتها، فهي تتخلو اليوم، اختزالاً، في مهمة مكافحة التهديد الإرهابي. والنتيجة أن الطابع الاستعجالي لحماية «أهداف الثورة» أصبح يربح إلى الخشية من الأخطار المحدقة بالبلاد لا إلى كون تحقيق المطالب الثورية أمراً لا يحتمل التأخير.

وعززت الاغتيالات السياسية، وما تلاها من هجمات استهدفت السياح (باردو في 18 آذار/ مارس 2015 وسوسو في 26 حزيران/ يونيو 2015) صلاية هذا المكون من مكونات الخطاب السياسي، وقد تخللت مناقشة «مشروع قانون الأمن الداخلي» التي طرحت إبانها مراراً إمكانية «مبادلة الحريات بالامن»، «حوادث دورية» إرهابية، ما سرع الموافقة عليه وتميره في جو يخيم عليه شبح أخطار داهمة ويطبعه التوتر. وقد رأى فيه المدافون عن حقوق الإنسان كوصوا إلى الخلف حتى بالمقارنة

تعيش تونس ما بعد الثورة مرحلة سياسية متابعتها من الأهمية بمكان، مرحلة تدور فيها رحي صراع مستتر على تحديد آليات المصالحة والمعنى الحق للثورة الجارية. مشروع قانون «المصالحة الاقتصادية» الذي يدافع عنه حزب نداء تونس فيما يرفضه الشارع التونسي - وإن يفتور نسبي - يستهدف إسقاط المتابعة القضائية عن الأشخاص الذين أقرت تحت حكم بن علي بصورة غير شرعية (احتلال، فساد...) بمقابل سداد جزء من المبالغ التي حصلوا عليها، والنقاش حوله يبيط اللثام عن واقع صعوبة بروز نماذج حكم جديدة في تونس.

هذا القانون هو، في نظر السلطة، حجر زاوية سياسة جديدة، فالمصالحة الاقتصادية، في خطابها، شرط مسبق لطي صفحة «الفترة الثورية» والرجوع بالاقتصاد إلى النمو والحركة. ويأمل حكام تونس، وهم يجابهون وضعاً اقتصادياً بالغ التدهور، إعادة ضخ الرساميل في دورة الاقتصاد بواسطة المصالحة الاقتصادية، لكنهم ياملون أيضاً ما يمكن أن نسميه حرفياً «ترميم» صورة وجوه من النظام القديم لإعادتهم إلى المشهد السياسي.

السبسي و «النظر إلى المستقبل»

في حديث لجريدة «لوموند» الفرنسية، قال الباجي قايد السبسي: «من مصلحة تونس أن تنظر إلى المستقبل أكثر من نظرها إلى الماضي لكي تخرج من الورطة التي هي فيها منذ أربع أو خمس سنوات». قد يبدو موقف الرئيس هذا مطبوعاً بطابع المفارقة: فهو يصور مناصري الوفاء للثورة أناساً ياضون، ويذهب إلى أن المثل الأعلى الثوري تحجر بل وتثني: وفي المقابل، يصور ما يراه خصومه محض بعث للنظام القديم مشروعاً مستقبلياً.

ويلج خطاب الرئيس على وجود قطعية بين «قبل» و «بعد»، ما يبدو تلميحاً إلى أن الثورة ذاتها كانت سبباً في كوص الاقتصاد، وهو كلام راج كثيراً في الشهور الأخيرة. أكيد أن السياق الثوري لم يكن مواتياً للنمو الاقتصادي، لكن ضروري أيضاً أن نلاحظ أن تطاول الاقتصاد التونسي هو في الوقت نفس سبب الانتفاضة على بن علي ونتيجتها. فمنذ 2009 كانت بعض المؤشرات تثبت أن تونس تكابد تأثيرات الأزمة العالمية عليها (مثلاً: الصادرات لم تمل في 2009 سوى 3 في المئة من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل نسبة 6 في المئة في 2007).

كذلك، من الواضح أن استهلاك نموذج التنمية الموروث عن الاستقلال وتقييد برامج صندوق النقد الدولي لـ «الإصلاح الهيكلي» بدأت آثارها الاجتماعية في الظهور قبل التمرد على حكم بن علي، بل هناك ما يدل على أن انحلال الرابط الاجتماعي والتراجع عن مبدأ تساوي الحظوظ كانا يباديين منذ أوائل الثمانينيات. فالسياسات العميلة بتكليفها السوق الوطنية بما يتلاءم ومعاييرها، كانت هي المبعث المباشر لإحدى كبرى الانتفاضات التي شهدتها تونس المستقلة وهي «انتفاضة الخبز» سنة 1984.

وإن كان لا مناص من تحديد «قبل» و«بعد»، فينبغي إدراجهما في زمانية أطول، مثلما ينبغي النظر إلى المنعطف الذي ترسم



arabi.assafir.com

المزيد على موقع «السفير العربي»
- الحرب في المخيلة الشعبية للسوريين - أيمن الشوفي
- مقننات في زيادة في المزاد العلني - رندة شعث
- تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي - Assafir Arabi
- تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

#الإسكندرية بتغرق

.. بألف كلمة

الأمطار كانت غزيرة في الإسكندرية يوم الأحد 25 تشرين الأول/أكتوبر، لكنّها لم تكن أمطار خير، فقد أدى انسداد قنوات تصريف المياه التي لم تجر صيانتها قبل حلول الشتاء إلى حدوث فيضانات. هذا معتاد... وليس عادياً طبعاً. لكنّ الأسوأ الأكبر هو أن سبعة أشخاص لقوا حتفهم، أربعة منهم توفوا نتيجة صعقات كهربائية. تبعات الأمر حتى الآن هي استقالة المحافظ وتسليم مهامه لناخبه!



من الإنترنت



أيها الموريتانيون فكروا بهدوء!

هنالك أمر ما يتم إعداده في الخفاء، هنالك أمر ما يتم من أجله استقزاز الرأي العام أو إشغاله، وإشغال الفتن، واضطراب الأمن، وتبويض الساحة السياسية، وتأزيم الواقع. هل يكون الأمر علاقة بتعديل الدستور مثلاً؟ أم هو إشغال الناس عن الواقع الصحي وارتفاع الفقر في ظل نظام أثرى مقربوه وقادته بسرعة البرق؟ هل له علاقة بصراع أجنحة أمنية وسلطوية، ربما تمهيداً لانقلاب عسكري مثلاً؟ هل له علاقة بتجاذبات إقليمية، أو تصفية حسابات بين هذه الجهات وبين نظام لم يف لبعضها ببعض التعهدات، وتلاعب ببعضها؟ هل هو تغذية على العجز المالي الحاد والتأزم الاقتصادي وبيع بعض المؤسسات، وعلى الفساد المستشري خاصة في وسط الرئيس ومقربيه؟ هل له علاقة بالاستعداد لدخول حرب في اليمن وإرسال مئات الجنود إلى الحжим؟ هل هو تبرير لحملة قمع مقبلة من أجل التكميم وضمان بقاء الجنرال عزيز على رأس السلطة، كما يشاء إلى متى يشاء، أو ضمان تمرير البديل الذي يرسمه هو ومقربوه؟ الأكيد أن من يجمع كل ما يحصل سواء تعلق بحرق البيوت في أفديرك، أو المكاتب العمومية في الزويرات، أو اعتقالات الشباب، وتسريب فيديو بيرام في معتقله، أو الجرائم الأمنية، خاصة جريمة عرفات الأخيرة والتي يبدو أنه يتم توجيهها من جريمة اغتصاب إلى صراع عرقي، من يجمع كل هذا يلاحظ أن الأمر ليس طبيعياً وليس على ما يرام.

يجب على جميع الحكماء والعقلاء أن يفكروا في الأمر ويتداركوا الواقع قبل الانهيار.

#بلد ينفذ

من صفحة محمد الأمين سيدي مولود (فايسبوك)

برلمانيون نهمون في ليبيا

في قاعة ليبيا اليوم، وعلى الهواء مباشرة، تلى بيان لبعض أعضاء البرلمان الليبي بطريق، حيث ظهرت صورتهم مصطفين لمدة خمس دقائق من دون أن يعرفوا أنهم على الهواء، وكان اللغز بينهم مقيراً للضحك والشفقة، حيث كان يدور الحديث عن أهمية البيان التاريخي، الوقت ثمين، وبعضهم يدعو إلى الصلاة على النبي كلما اشتد اللغز. أشقت على ليبيا وشعبها الذي يضع مصيره بين أيدي هؤلاء الموقعين على البيان من ضمن أعضاء البرلمان المتشددين.

تلى البيان الرافض لمخرجات حوار الصخيرات بلغة ونبرة وطريقة تلاوة برفقيات التأييد لقائد ثورة الفاتح بعد اختتام المؤتمرات الشعبية لجلساتها، بيان توجي مكتوب بلغة ركيكة وإقصائية، من دون التفكير في أي بديل لهذا الرض الذي يبدو لا بديل له حتى الآن سوى حرب مستعرة وموت يومي لشبابنا وتعجيل بوصول بلادنا إلى مرحلة الدولة الفاشلة. خرجت من هذا المشهد المرزى بكون هؤلاء الموقعين المستعجلين والذين تظهر علامات النهم على وجوههم، لا يريدون شيئاً، ولا طموح لهم سوى تمديد فترة البرلمان وبالتالي تمديد فترة الرتيبات الضخمة والميزات الأخرى، لأن الوقت بالنسبة لهم ثمين. ولتذهب ليبيا وشعبها النعيس إلى الحжим.

من صفحة سالم الموكلي (فايسبوك)

مدونات

شراء المناصب.. في العراق

عملية شراء المناصب التي نشهدها في كل تشكيل جديد لحكومة جديدة بعد كل انتخابات هزلية، والتي تشتمل على المؤسسات المدنية والعسكرية كافة، إنما هي جزء من صفقات تجريها ماقيات دولية تنصب لنفسها أفراداً من عصاباتهما في مفاصل الدولة العراقية لكي تسهل لها عملية سرقة أموال وثروات العراق بالشكل الذي تشرعن له هذه العصابات تحت بنود الصرف المعروفة للناس، من مفردات الميزانية السنوية وما تتضمنه من مشاريع خدمية واستثمارية ونفطية ورواتب ومخصصات وغيرها.. وهذا جزء من السر الذي يمكن خلف بلوغ أرصدة الأحزاب والشخصيات (العربية والكردية) المنتفذة أكثر من 700 مليار دولار في المصارف العربية والأجنبية خلال اثنتي عشرة سنة مضت والبالغ قابل للزيادة، عدا الأموال غير المنقولة التي لا تتوفر على ما يبدو أية قائمة حساب بها، وعدا كذلك الأموال التي تصرف على الإزهاق الذي يختر جسد العراق يومياً.. حتى صرنا متأكدين الآن تماماً أن الأرواح العراقية البريئة إنما تزحف بأموال عراقية وتحت مسميات دينية وطنية كاذبة ليس الهدف منها غير إعادة الشعب العراقي وسيعلم الجميع بذلك علم اليقين عندما ترتدي كل البيوت العراقية السواد.

من صفحة أ.د.حسن الخرزجي (فايسبوك)